

واقع الحرية الدينية في العالم الإسلامي

حمدي عبد العزيز

القدس العربي : 2009/5/14م

إذا أردت أن تتحدث عن غياب الحرية عموماً، والحرية الدينية خصوصاً، ربما تجد أغلبية البشر في العالم الإسلامي، وهو تلك المنطقة الشاسعة التي تقع على خط طنجة جاكرتا، يتحدثون بصوت واحد قائلين: آه.. أنت تقصدني، وهو ما يتطلب تشريح واقع الحرية الدينية فيه، والتي تعاني بشدة من حصار ثلوث الغلاة والطغاة والغزاة.

إن مصطلح 'الحرية الدينية'، لم يكن معروفاً في الخبرة التاريخية الإسلامية وإن ظل العلماء والمفكرون يدركون دائماً حق الإنسان في اختيار دينه، حتى ظهر على أيدي بعض العلماء المعاصرين مع تنامي الحديث عن حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، ويكاد الأقدمون والمعاصرون يتفقون على أن الإسلام يكفل حرية الاعتقاد، واختيار الدين من غير إكراه.

فقد شهد العالم الإسلامي في فترات تاريخية مختلفة الحرية الدينية سواء للأقليات الدينية أو المذاهب الإسلامية المتعددة، بداية من عصر الرسالة حيث أقر النبي - صلى الله عليه وسلم - الحرية الدينية في أول دستور للمدينة الذي نص على أن اليهود يشكلون مع المسلمين أمة واحدة، وخلال عهود الدول العباسية والأموية 'في الأندلس'، وكذلك العثمانية ارتفع صوت الحرية الدينية والنقاش حول قضايا الأديان والعقائد بين العلماء ورجال الدين سواء داخل الدين الواحد أو بين الأديان المختلفة.

أما في الوقت الراهن فتعاني الحرية الدينية من انتهاكات مستمرة نظراً لجمود الأغلبية على فقه تقليدي يتجاهل تطورات المكان والزمان، وسيادة منطق التعصب وعدم التسامح السياسي، اللذين يرتبطان بضعف الفاعلية والمشاركة لدى الشعوب، حيث إنه كلما زادت الفاعلية والمشاركة، كلما كان الفرد أكثر ميلاً للتسامح وقبولاً بحريات الآخرين، ناهيك عن

تزايد الشكوك والشعور بالتهديد المتبادل بين الأغلبية والأقلية أو بين المذاهب الدينية المختلفة الذي يصنع أرضاً خصبة لتلك الانتهاكات.

ومن المفارقة أن الأغلبية المسلمة تعاني من انتهاك حريتها الدينية وحرية الاعتقاد، في الوقت الذي تتزايد فيه مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وحملات مؤسسات الأمم المتحدة لتشجيع حماية الحرية الدينية ووضع برامج لها، وربما يعود ذلك لثالوث الغزاة والغلاة والطغاة المشار إليه:

فمن جهة نجد أن الولايات المتحدة التي تعد قمة الديمقراطيات في العالم، قد أعادت سياسة الاستعمار التي اندثرت منذ عقود طويلة، كما لا تقوم بالدفاع عن الحريات كحزمة واحدة فتقدم مصالحها مع بعض الأنظمة الاستبدادية على الشعارات العظيمة التي تصدر الدستور الأمريكي مما يهز مصداقيتها، ونراها تضغط على دول تمارس الاضطهادات الدينية، وتتجاهل ممارسات أكثر قمعية من دول أخرى (صديقة).

ومن جهة أخرى يقوم الغلاة بالتلويح بحد الردة، لمن يريد تغيير دينه دون استمالة أو ضغط من أحد، رغم أن هذا الحد ليس مجمعاً عليه، ولم يطبق تاريخياً إلا مرات قليلة، والمعروف أن من يريد تغيير دينه نوعان، الأول: يتخذ موقفاً سلبياً من الدولة ويقال إنه يمثل خطراً على الأمن، والثاني: يعتبر أن يمارس حرية المعتقد، وغالباً ما يصنف 'المرتدون' على أنهم من النوع الأول رغم أن من يريد التآمر سيكون عليه ألا يقوم بتغيير دينه.

ومن جهة أخيرة تقوم الأنظمة الاستبدادية التي ظهرت بعد الاستقلال، ولم ترث الدولة في الغرب، وإنما ورثت بنية الاستعمار التنظيمية بتأميم الدين ومؤسساته وخطابه، بدعوى أن ذلك يصب في صالح المواطن ويعزز ما تسميه 'المواطنة الصالحة'، مما لا يعني سوى احتكار مفهوم صحيح الدين وصنع تأويلات ترتضيها السلطة، وقمع الحرية الدينية لأصحاب الاجتهادات والتأويلات الأخرى وخصوصاً الذين يرون ضرورة مراقبتها ومحاسبتها.

حرية المعتقد

إن أية فئة لم تلتئم، وأي مذهب لم يتكون داخل الدين الواحد طلباً للباطل أو بعداً عن الحق، فلا يمكن لأحد أن يتهم فرقة أو مذهباً أنه أراد الباطل أساساً، كما لا يمكن له أن يدعي أنّ الحق كله عنده، وأنّ فرقته الناجية وحدها، على اعتبار أن المذاهب ضرورات تاريخية طرأت نتيجة الاستبداد، وكبت الحرّيات الفكرية، ومحاولة استئصال الاختلاف، وبالتالي فإن المذاهب تعبر عن تعدّيات ثقافية تفتح مجالاً لحرّية العقل.

لكن واقع مناطق عديدة في العالم الإسلامي تشهد على أن أهل المذاهب السني والشيعي غائبون عن الوعي بهذه الحقيقة، وينكر أحدهم على الآخر حرّيته الدينية بمستوياتها المختلفة، حيث نراهما يتكافران ويتناحران على تفاصيل صغيرة، ويمهدان التربة الملائمة للقتل والمذابح الطائفية.

ومن المفارقات أن كل طرف لا يرى شلالات الدماء التي لا تتوقف ويتحدث عن التعايش وبناء وطن يعيش فيه الجميع وفق حقوق وواجبات ومسؤوليات واحدة، بغض النظر عن دينه ولونه ومذهبه.

من التمييز الديني الى السياسي

إذا كان انتهاك الحرية الدينية بين المذاهب أكثر وضوحاً منه داخل الأغلبية، فإنه ينبغي الاعتراف أن واقع تلك الحرية بالنسبة للأقلية الدينية يخالف تماماً الأساس الأخلاقي والقانوني الذي حدده القرآن الكريم وهو البر والقسط للتعامل مع غير المسلمين، بل إن الإسلام لا يكتفي أن يترك لهم حرّيتهم الدينية ثم يعتزلهم أو يعزلهم، إنما يشملهم بجو من التواصل الاجتماعي والمودة.

إن كثيراً من الدول العربية والإسلامية التي تصنف ضمن دول الانتقال الديمقراطي يسود بداخلها شعور سائد بالتهديد المتبادل وفجوة كبيرة في التصورات بين الأغلبية والأقلية مما يؤدي إلى مخاطر متعددة في مقدمتها: التأثير على قيم التعايش والمواطنة، وتزايد العوامل التي تؤدي إلى انتهاك الحرية الدينية للأقلية.

إن السكوت على حرمان أشخاص أو جماعات من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية بسبب هويتهم الدينية أو ما يعتنقون من معتقدات، والنظر إليهم على أنهم كائنات أدنى من

الإنسان!، ساهم في تجاوز نطاق التمييز من الفضاء الديني إلى السياسي حيث عانى بعض الصامتين على التمييز الديني من مرارة التمييز السياسي وإقصائهم من المشاركة بسبب رأيهم.

لقد آن الأوان لإعادة الاعتبار لقيم الدين التي تدعو للعدل والحرية باعتبارها أساس كل المقاصد الشرعية، وتعتبر أن الحكمة هي ضالة المؤمن، من أجل أن نفتح الباب على مصراعيه للاستفادة من الخبرات الإنسانية التي أبدعت موثيق حقوق الإنسان فالذين صاغوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أعلنوا صراحة أنهم يعتبرون عدم التمييز الأساس الذي يقوم عليه الإعلان، وبالتالي على الحكومات واجب اتخاذ التدابير الأساسية اللازمة لضمان حق الجميع في الحرية من التمييز، وعلى قوى المجتمع المدني أن تمنع كافة أشكال التمييز.

كما كفلت المادة 18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حرته في أن يدين بدين ما، وحرته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحرته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

ومن الضرورات في ظل ذلك الواقع الحريات أن يطلق المثقفون والمفكرون والناشطون المدنيون حواراً دينياً سواء داخل الدين الواحد *intra faith dialogue*، أو بين الأديان *interfaith dialogue* من أجل تفعيل هذه القيم على أرض الواقع، ومنع ثلوث الغلاة والطغاة والغزاة من إكراه الناس على ما يعتقدونه، وإلباس ذلك ثوب القبول.

صحافي وباحث مصري يقيم في البحرين

جمال الدين من الجزائر - التفاتة زائفة إلى أغلبية مقموعة

شكرا للكاتب على الإلتفاتة إلى هذه الفئة المقموعة عالميا وذبها انها تحب دينها وتريد أن تمارسه بحرية فمن غير المعقول ان تقبل دولة إسرائيل على أساس ديني ويقمع المسلمون الذين يريدون أن يحتكموا إلى كتاب ربهم وسنة نبيه، ولكن لمن تقول هذا القول؟ وأين ذوي العقول؟

يوسف ندا - واقع الحرية الدينية في العالم الاسلامي

الباحث الفاضل السيد حمدي عبد العزيز بحثك ممتع ومستوي التحليل يدل علي عمق وثقافه ثريه متنوعه فهل البحث مستمر؟ ارجو ان نتواصل. احبيك واحيي فكرك.

زهير دواق الجزائر - واقع الحرية الدينية في العالم الاسلامي وبعض دول الغرب .

ان المادة 18 التي يتحدث عنهاالكاتب ويزعم انها كفلت الحقوق المدنية والسياسية لكل انسان كلام يفنده الواقع الذي نعيشه خاصة حينما نرى بعض اعرق الدول ديمقراطية كما تدعى (هذه الدول) تسن قوانين وتشن حملات لمنع فتيات يغطين شعرهن بقطعة قماش من ارتيادالمؤسسات التعليمية وغيرها. ياسيدي دعنا من هذه القوانين التي نلهث خلفها ويرفع بعضنا قدسيتها فوق كتاب الله والصحيح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهي التي اعطت فلسطين للصهاينة وباسمها احتل العراق وافغانستان وباسمها يتم ملايين من ابنائنا ورملت مئات الالاف من نساءنا. كم بريك بريئا عذب وقتل في بلدانا بسبب لحيته او مواضبهته على اداء شعائره ولم يحرك هؤلاء المتشدقون بحقوق الانسان ساكنا. يحتجز دب او قطة في حفرة او تطفو على الشاطئ سمكة (بالين) فيتحرك الغرب عن بكرة ابيه ويموت المئات بالفسفور فتضم الى سجل الدفاع عن النفس